



العربيد: أحكام القضاء أنصفتني أمام أخطاء وزارة العدل

أكد النائب فراج العربيد اعتزازه بالقضاء الكويتي الشامخ وجميع الأحكام التي تصدر منه، جاء ذلك في أعقاب صدور الحكم التاريخي للمحكمة الإدارية بتعويض النائب العربيد الذي رفع قضية التعويض حينما أعادت المحكمة الدستورية عضوية مجلس الأمة في مايو من العام الماضي، وقال إن الحكم الصادر ضد وزارة العدل أمس بتعويضه عن الأضرار المادية بقيمة



فراج العربيد

40 ألف دينار وعن الأضرار الأدبية 1000 دينار يشكل سابقة لإنصاف المتضرر مما وقع من أخطاء في عملية الفرز والتجميع للأصوات في انتخابات مجلس 2016 والتي جاءت نتيجتها مخالفة للواقع الذي أعانته المحكمة الدستورية للصابو بعدما حكمت لي بالحصول على عضوية مجلس الأمة. وحثم العربيد تصريحه قائلاً

نشكر الله على إجلاء الحقيقة وإصافنا مما وقع علينا في مسيرة الانتخابات الماضية، معبراً عن شكره لجهود الفريق القانوني الذي ثابر من أجل إنصافنا أمام المحكمة وعلى رأسه المحامي زين خالد العربيد وبقيّة الأخوة.

الحويلة: إنشاء مجمع للموزارات في مدينة صباح الأحمد السكنية

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحاً برغبة بإنشاء مجمع للموزارات في مدينة صباح الأحمد جاء في مقدمته ما يأتي: إن مدينة صباح الأحمد السكنية متوقع لها مع التوسع العمراني حولها في المستقبل أن تكون إحدى محافظات الدولة، لذلك يفترض أن يرسم لها كل الاحتياجات المستقبلية والخدمات فهي من كبرى المدن من حيث المساحة وتعداد السكان، هناك العديد من المرافق في مدينة صباح الأحمد لم يتم الانتهاء منها، والتي تعد من الضروريات التي يحتاج لها أهالي مدينة صباح الأحمد، ومنها إنشاء فرع للموزارات الدولة للتخفيف على الأهالي من عناء الذهاب إلى العاصمة لإنجاز معاملاتهم، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: إنشاء مجمع للموزارات في مدينة صباح الأحمد يشتمل على جميع الموزارات الخدمية لإنهاء معاناة سكان المدينة من الذهاب إلى العاصمة لإنجاز معاملاتهم.



د. محمد الحويلة

المطيري يطالب الحكومة بإستراتيجية واضحة لمعالجة القضية الإسكانية وتنفيذ المشروعات المعلنة

طالب النائب ماجد المطيري الحكومة بإعداد إستراتيجية جادة وواضحة لمعالجة القضية الإسكانية مع تنفيذ الخطة وفق الجدول الزمني المعلن، وأن ترفع ديها عن الأراضي الفضاء داخل النطاق العمراني ليتم استغلالها في توفير البيوت للمواطنين. كما طالب المطيري في تصريح صحفي بمعالجة المشكلات التي ظهرت أخيراً مثل رداءة البناء وضعفه وهشاشته، مشيراً إلى أن الإجراءات التي اتخذتها (الإسكان) غير كافية تجاه ضخامة الخلل الذي تشهده بيوت الحكومة.



ماجد المطيري

وأكد على ضرورة وجود ضمانات بعدم تكرار التجاوزات التي حدثت في مدن صباح الأحمد السكنية وجابر الأحمد وغرب الصليبخات. وثمن المطيري توقيع أربعة عقود لمشروع المطلاع وفق ما ذكرت الوزارة، دجنان بو شهري في اجتماع اللجنة الإسكانية وأنه يشمل 28 ألفاً و288 قسيمة. وذكر أن ما استوفى النواب هو تخصيص مساكن عمودية في مدينة صباح الأحمد السكنية للكوتيات المتزوجات من غير كويتيين والأرامل والمطلقات رغم بعد المسافة لأن هناك كوتيات يعيشن بالقرب من عوائلهن في مناسبات بعيدة جداً عن صباح الأحمد السكنية، ومن غير المنطقي أن يتم نقلهن بعيداً عن الأجواء الأسرية التي اعتدن عليها.

وأضاف أنه من الضروري تخصيص مساكن للكوتيات في كل مشروع تنفذه مؤسسة الرعاية السكنية وإيجاد حل لمشكلة الكوتيات المتزوجات من غير كويتيين وخصوصاً المطلقات والأرامل فهناك شروط تعجيزية لأخذ 70 ألف دينار من بنك الائتمان.

ولفت إلى أهمية إعادة النظر في بيوت الدخل المحدود الحكومية المبنية منذ سنين طويلة بذات النماذج والمشاكل ولم تعد تناسب الواقع لأن المواطن فور تسلمه البيت يقوم بتغييرات جذرية حتى تتناسب مع عدد الأسرة. ودعا المطيري وزارة الإسكان إلى زرع الثقة لدى المواطن وترجمة المشروعات المعلن عنها إلى واقع وتسريع وتيرة تنفيذ البنى التحتية.

تصوّت عليهما في اجتماع 20 فبراير الجاري «التشريعية» ناقشت اقتراحين بتعديل قانون «المحكمة الدستورية»



خالد الشطي والمحيددي السبيعي ومحمد الدلال ويوسف الفضالة أثناء الاجتماع

من جهته قال النائب يوسف الفضالة إنه حضر اجتماع اللجنة التشريعية أمس لمناقشة اقتراحه بشأن تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وكان هناك استحسان كبير من أعضاء اللجنة للمقترح، ولكنهم يرون إجراء بعض التعديلات على المدد وصياغة القانون. وأكد الفضالة أن هذه

معد الانتخبات بأسبوع أو عشرة أيام، مؤكداً أن اللجنة رأت سلامة المقترح من الناحية الدستورية. وأكد أن الاقتراحين جديران بالاهتمام، وسيتم استكمال مناقشتها والتصويت عليهما في اجتماع اللجنة في 20 فبراير الجاري، معرباً عن أمه في قرار قانون تعارض المصالح في الاجتماع ذاته.

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماع فرعي عقده أمس اقتراحين بقانونين بشأن تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، واستمعت إلى آراء ممثلي وزارة العدل بشأنهما. وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بمجلس الأمة إن الاقتراح الأول يقدم من النائب محمد الدلال، ويهدف إلى خفض الكفالة من 5 آلاف إلى 3 آلاف دينار، وخفض عدد الحامين المطلوب توقيعهم على عريضة الطعن أمام المحكمة الدستورية من 3 محامين إلى اثنين فقط.

الخنפור: ما خطة معالجة تأخر مشروع وصلة جسر الدائري السادس مع كبد؟

الاجتماعات التي يتسببها تعطيل هذا المشروع. وتزويده بالاتي: - ما خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر هذا المشروع طوال السنوات السابقة؟ - هل قامت الوزارة بطرح المشروع على شركات أخرى لتخليقه؟ - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع المقاول الذي تسبب في تعثر هذا المشروع؟

الرابط بين منطقة صباح الناصر وبين منطقة كبد، وقد تسبب تعطيل هذا المشروع في اختناقات مرورية على مدار السنة لاسيما أنه يقع على دائري رئيسي ويربط منطقة كبد بمختلف المناطق. وقد مرت سنوات طويلة من دون أي أمل في أن تقوم الوزارة بوضع حد لهذه المشكلة المزمته والتي اجتبرت كثيراً من مرثادي هذا الطريق العام إلى تغيير وجهاتها هروباً من



سعد الخنفور

وجه النائب سعد الخنفور سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية، حسام الرومي خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقة صباح الناصر وبين منطقة كبد طوال السنوات السابقة. وجاء في نص السؤال ما يأتي: منذ سنوات طويلة تعثر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس

الخضير يقترح تكفل «التعليم العالي» بمصاريف دراسة الطلبة خارج البلاد

دعا النائب د. حمود الخضير الحكومة ممثلة في وزارة التعليم العالي إلى التكفل بالمصاريف الجامعية للطلبة الكويتيين الذين يرغبون في الدراسة خارج البلاد، وذلك لتخفيف العبء عن جامعة الكويت والمساهمة في رفد الجهود التعليمية. وقال الخضير في اقتراح برغبة تقدم به اليوم إن المادة (133) من الدستور تنص على أن «التعليم ركن أساسي وترعاه» كما نصت المادة (14) على أن «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي» وكذلك المادة (40) «أن التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب».



د. حمود الخضير

وأكد أن اقتراحه يأتي بالنظر إلى زيادة أعداد الطلبة الراغبين في تحسين تحصيلهم العلمي، وعدم قدرة جامعة الكويت والجامعات الخاصة في الكويت على احتواء هذه الأعداد، ورغبة في فتح الطريق لرفع مستوى شبابنا وحل أزمة القبول الجامعية. وأشار الخضير إلى أنه تقدم باقتراح آخر ينص على صرف معونات اجتماعية شهرية للطلبة الكويتيين الذين يتلقون تعليمهم العالي في جامعة الكويت وكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وأضاف الخضير أن الاقتراح يهدف إلى مساعدة الطلبة الذين يعانون من ظروف مادية صعبة بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار، لا سيما ذوي محدود الدخل وأصحاب المعاشات التقاعدية وتشجيعاً لهؤلاء الشباب على الاستمرار بتحصيهم العلمي وتوقّفهم.

وقالت الإمانة العامة لمجلس الأمة إن نتائج التحقيق الذي فتح بتوجيهات من رئيس المجلس بشأن ما زعم عن اعتداء حرس المجلس على أحد الزملاء الصحافيين، انتهت إلى عدم صحة الادعاء بقيام حرس المجلس بالاعتداء المزعوم أو الإيذاء بالضرب، وأن الأمر لا يعود عن كونه تطبيقاً حازماً للوائح والنظم التي تمنع الصحافيين والإعلاميين من التواجد في الأماكن غير المسموح لهم بها.

الأمانة العامة لمجلس الأمة: نتائج التحقيق انتهت إلى عدم صحة الادعاء بالاعتداء على صحافي

وقالت الإمانة العامة في بيان صحفي «بتوجيهات من رئيس المجلس، وقبل تلقي أي شكوى رسمية، قامت الإمانة وبعبر إدارة الشؤون القانونية بفتح تحقيق في الادعاء بتعرض الصحافي على فلاح العجمي من صحيفة الجريدة الغراء لاعتداء من قبل قوة حرس المجلس».

وأضافت الإمانة في بيانها «روعي في التحقيق توفير متطلبات العدالة والحيادية، حيث تم إعطاء المدعي بالضرب كل طلباته من توثيق أقواله كاملة والاستماع إلى الشهود الذين طلب شهادتهم إضافة إلى مشاهدة أقلام الفيديو كاميرات المراقبة كاملة».

وقالت الإمانة «إن نتيجة التحقيق انتهت إلى أن قوة حرس المجلس وعلى رأسها اللواء خالد الوقت والمقدم بدر المطوع والملازم إبراهيم شهاب الدين كانوا في مكان الحادث، لم يخطئوا أو يقوموا بالاعتداء قولاً وفعلاً بحق الصحافي الزميل علي فلاح العجمي، وأن الأمر لا يعود أكثر من كونه تطبيقاً حازماً وفورياً للوائح والنظم التي تمنع الصحافيين والإعلاميين من التواجد في الأماكن غير المسموح لهم بها في مرافق مجلس الأمة».

وأضافت: «كما أن التحقيق خلص إلى أن الصحافي الزميل مخطئ في مكان تواجده خارج مبنى المجلس، وتحديداً في الساحة الخارجية الجنوبية، وعدم التزامه بتوجيهات الحرس والإصرار على رفض التحرك من المكان غير المسموح بتواجده فيه وتعطيلهم عن أداء عملهم».

وأكدت الإمانة العامة «أن دور الإعلامي والصحافي حسب اللوائح هو نقل وقائع الجلسات ونشاطات اللجان وتصريحات النواب ومؤتمراتهم الصحافية، وليس التجول في أروقة المجلس وفي ادارات الإمانة العامة أو الساحات الخارجية وذلك لأن هناك إجراءات أمنية وتنظيمية تتعلق بحسن سير عمل المجلس وعملية تنظيم زوار وضيوف المجلس».

وأضافت: «تماماً مثل النظم المعمول بها في مختلف مرافق الدولة السيادية والرسمية فإن حرية تحرك الصحافيين والزوار والضيوف تخضع للوائح تنظيمية وإجرائية وأن الحرس وقوة الأمن المعنية بنوط بها تنظيم تلك الحركة وفقاً للمعايير والأشراط الأمنية وإجراءات السلامة».

وأشادت الإمانة في بيانها بكفاءة وأخلاق ومناخية قوة حرس المجلس ومنتسبها من أبناء وبنات الكويت وعلى رأسهم أمر القوة اللواء الخليل خالد الوقت الذي أمضى أكثر من 25 عاماً في عمله، لم يعرف عنه خلالهما إلا الخلق الرفيع والتعامل المحترم والاحترافية العملية، وهو ما شهد به الزميل الصحافي ذاته خلال التحقيق.

واختتمت الإمانة العامة بيانها قائلة: «وإن تؤكد إمانة المجلس على احترام الصحافة والإعلام وتشديد بدورهم واعتبارهم جزءاً من أسرة المجلس، فإنها تشد في ذات الوقت على أن طريقة التعامل مع الموضوع وإصدار البيانات والآراء المسبقة قبل الانتهاء من التحقيق وسماع وجهات النظر الأخرى يعتبر أمراً فاقداً للإنصاف والموضوعية ويدخلنا في شرك الإساءة إلى إخوة وزملاء يؤدون أعمالهم بكل إخلاص وتفان».

خلال ندوة عقدها بديوانه في الجهراء مساء أمس الأول طنا: لم نكن نعرف مصطلح «بدون» لأننا نسيج اجتماعي واحد وكلنا كويتيون

تفرقة وما حصل فيما بعد ارضاء لفئات أو تيارات معينة أو تكسب انتخابي للأصوات. وأضاف طنا أن معاناة البدون كبيرة لأن فهم لا يستطيعون تلقي العلاج أو التوظيف والكويت بلد هجرات متتالية وهذا لا يعيها ويجب أن تكون واضحين خصوصاً مع العنصرين والظلم ظلمات يوم القيامة وإلى متى تبقى القضية معلقة بدون حل خصوصاً أن الكويت طوال عمرها ما ظلمت احداً ويجب ان نتقي الله في أخواننا.



محمد طنا يتحدث للحضور

من الدخول في السلك العسكري ومانشديتنا إزالة هذا النص وهي جزء بسيط جدا ولكن مع شديد الأسف الصورة لم تصل واضحة إلى مجلس الأمة عن طريق لجنة الداخلية والدفاع. وأكد طنا أنه في السابق لم تكن تعرف شيئاً اسمه بدون لأننا نسيج اجتماعي واحد والجميع كويتي دون

بينيّ النائب السابق محمد طنا أنه سبق ان ناشد أعضاء السلطتين إلى تعديل المادة 29 من قانون الجيش الكويتي للسماح للبدون بالدخول في السلك العسكري. وقال طنا في ندوة عقدها بديوانه في الجهراء مساء أمس الأول ان مجلس 93 اضاف فقره للقانون وتحديداً «كما يجوز عند الحاجة قبول تطوع غير الكويتيين ممن ينتمون إلى جنسيات دول أخرى في وظائف الجيش كخبراء وفراق وضياف صف، وفقاً للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع» اي وضع شرط الانتماء للجنسية الأخرى للقبول في السلك العسكري وأشار طنا ان مجلس 93 حرم اخواننا البدون

بلدية الكويت

إعلان رقم (2018/18)

• تعلن بلدية الكويت عن بيع مواد سكراب بموقع حجز البلدية أمفرة

• بيانات المواد المراد بيعها بالمراد بالطرف المختوم وفق البيانات التالية:

البيان	العدد
مركبات مهيمة	361
مركبات مهيمة	362
مركبات متخالكة	500

(1) مكان استلام كراسة الشروط وعرض المشاركة في المراد (بلدية الكويت الرئيسي) مكتب مدير إدارة الشؤون المالية من تاريخ الإعلان حتى تاريخ 2018/02/14 ويتم تسليم الوثائق مقابل رسم قدره (20) ديناراً غير قابلة للرد تدفع في صندوق عن كل كراسة بلدية الكويت.

(2) تاريخ المعايير: من تاريخ النشر حتى تاريخ 2018/02/14.

وقت المعايير: أثناء الدوام الرسمي.

(3) مكان استقبال الراغبين في المعاينة:

موقع بلدية الكويت حجز المركبات - سكراب أمفرة.

(4) تاريخ ومكان تقديم العروض وقت المعايير:

تقدم العروض يوم عقد المزاد من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهر يوم الأربعاء الموافق 2018/02/14 لدى بلدية الكويت مبنى إدارة الشؤون المالية - الدور الثاني، ولن تقبل أي عروض بعد الساعة الواحدة بعد الظهر.

• فتح المظاريف: وعقد المزاد بعد الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2018/02/14 لدى بلدية الكويت مبنى إدارة الشؤون المالية - الدور الثاني.

• تقديم الشيكات المصدقة باسم بلدية الكويت.

• استلام كراسة الشروط: يرجى الاتصال بالسيد/ عبدالعزیز الشايح - هاتف: 22448159 - داخلي: 3023

مسؤول موقع المعاينة: السيد/ عبدالله الظفيري - هاتف: 99579919

مدير عام البلدية



جانبا من الحضور خلال ندوة محمد طنا



الحضور يستمعون لحديث محمد طنا

إعلان

تقدم السادة شركة / جلوس للتجارة العامة والمقاولات، بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة، حيث تم تسجيل الوكالة رقم ٢٠١٨ / ٢٨١

GENERAL ELECTRIC COMPANY GE LIGHTING

الهنغارية الجنسية.

وتشاطر الوكالة عبارة عن: موزع لمبات إنارة GE والحساسات - إضاءة GE الأوتوماتيكية - تخصص أنظمة إضاءة GE

على أن تكون المدة من ١٥ / ٩ / ٢٠١٧ إلى ٩ / ٢٠ / ٢٠١٨